مصدر في «الخارجية»: لم نستدع السفير السعودي ولقاؤه بنائب وزير الخارجية ضمن اللقاءات المعتادة

تعليقا على ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي حول ما ذكر نقلا عن مصدر دبلوماسي تضمن استدعاء وزارة الخارجية لسفير المملكة العربية السعودية الشقيقة للالتقاء بنائب وزير الخارجية خالد الجارالله أوضح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أن الوزارة لم تستدع السفير السعودي وأن اللقاء يأتي في إطار اللقاءات المعتادة بين نائب وزير الخارجية والسفراء المعتمدين لدى دولة الكويت وذلك للتباحث في شؤون العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في المنطقة كما ورد في الخبر الرسمي الذي بثته وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

وطالب المصدر متداولي تلك الأخبار تحري الدقة في نشرها.

سمو الأمير على رأس مودعيه في المطار

الرئيس اللبناني يغادر البلاد بعد زيارة رسمية

سمو الأمير مودعا الرئيس اللبناني

سمو ولي العهد يصافح الرئيس اللبناني لدى مغادرته البلاد

غادر البلاد صباح أمس الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق لفخامته وذلك بعد زيارة رسمية للبلاد أجرى خلالها مباحثات رسمية مع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وكان على رأس مودعيه على أرض المطار صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وكبار القادة في الجيش والشرطة والحرس الوطني والإدارة العامة للاطفاء.

وكان الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة قد استقبل صباح أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وذلك بمقر إقامة فخامته بقصر بيان. كما استقبل مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر وذلك بمقر إقامة فخامته بقصر بيان. حضر المقابلتين رئيس بعثة الشرف المرافقة المستشار بالديوان الأميري محمد أبوالحسن.

الكويت ترحب بالخطوات الإيجابية لحكومة مالي في مجالات الدفاع والأمن

رحبت دولة الكويت ب «الخطوات الإيجابية» التي اتخذتها حكومة جمهورية مالي في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة.

جاء ذلك خلال كلمة دولة الكويت في جلسة مجلس الامن مساء الثلاثاء بشأن تقرير الأمين العام حول الوضع في مالي والتي ألقاها المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي.

ودعا العتيبي كافة الأطراف الى التعاون لضمان تنفيذ متطلبات الاتفاق ومواجهة التهديدات الإرهابية المشتركة مرحبا بالجدول الزمني المنقح لتنفيذ الاتفاق الذي وقعته لجنة متابعته في العاصمة (باماكو) في 16 يناير الحالي.

كما دعا كافة الأطراف إلى تنفيذ العناصر المتبقية منه في غضون الإطار الزمني المحدد.

واعرب في هذا الصدد عن الأسف والقلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في مالي مشيدا بجهود قوات حفظ السلام التي تتعرض حياة عناصرها للخطر يوميا للحفاظ على الأمن والسلام في بيئة مليئة بالمخاطر والتي راح ضحيتها 42 شخصا خلال عام 2017.

وشدد العتيبي على ضرورة تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع واحتوائه لافتا الى ان دولة الكويت ترحب بالتزام كل من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار منذ توقيعها الاتفاق الأخير في 20 سبتمبر 2017 داعيا اياها الى العمل على تحسين الأوضاع الأمنية في الدولة.

وأشار الى ان زيادة الهجمات الإرهابية وانتشار الفكر المتطرف واستهداف قوات حفظ السلام والقوات المالية «جميعها تطورات تتم متابعتها ببالغ القلق» مدينا كافة الأنشطة الإرهابية التي شهدتها المنطقة.

السفير منصور العتيبي خلال جلسة مجلس الأمن

واكد العتيبي في هذا المجال اهمية الجهود الحثيثة التي تبذلها القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في الساحل لمكافحة التهديدات الإرهابية وأمن الحدود والجرائم العابرة للحدود في المنطقة.

وفيما يتعلق بالقوة المشتركة اعرب عن ترحيبه باعتماد القرار رقم (2391) حاثا دول المجموعة والأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق التقني لتسهيل عملها.

وقال «نود ايضا التطرق الى هذه المبادرة كمثال ونموذج ناجح وإيجابي على الملكية الإقليمية لمكافحة التهديدات المشتركة العابرة للحدود» مشيدا ب «الجهود النشيطة» من جانب كل من النيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي والتبرعات القيمة التي قدمها عدد من الدول للقوة المشتركة.

وذكر العتيبي انه «على الرغم من الحالة السياسية الراهنة وتدهور الأوضاع الأمنية فإن جمهورية مالي تشهد نموا اقتصاديا واعدا حسب ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام لغرب افريقيا ومنطقة الساحل محمد بن شمباس في إحاطته الأخيرة للمجلس بتاريخ 11 يناير 2018».

كما رحب بالجهود التي تبذلها الحكومة المالية بالتعاون مع البعثة الأممية لتنفيذ المشاريع التي من شأنها خلق فرص عمل للشعب وتحسين وضعها الاقتصادي والجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لخطة الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واكد العتيبي التزام دولة الكويت بالعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن لضمان وصولهم إلى هذا الهدف.

وقال انه «لا شك أن هذا النمو الاقتصادي يعد فرصة لحل بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتبقية وتحسينها» حاثا «الحكومة المالية بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على استكمال وتعزيز هذا النمو من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والتي يسرنا أن نرى لها روحا جديدة بقيادة نائبة الأمين العام امينة محمد».

من جهة اخرى اعرب المسؤول الكويتي عن ترحيبه بقرار الامين العام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريس انشاء لجنة تحقيق دولية في مالي خلال رسالته الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن والتي تفيد بأن اللجنة ستنظر في «الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة» للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تطبيقا لاتفاق السلام والمصالحة وقرار المجلس رقم (2364).

واكد في هذا الصدد الالتزام بدعم مساعي الامين العام الرامية إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وجهود ممثله الخاص مؤكدين على دورهما الهام في تحقيق الاستقرار والأمن للمدنيين. واضاف «نشدد على أهمية جهودهما في الدعم التقني واللوجيستي والاستشاري للحكومة المالية التي نتمنى لها التوفيق خلال تنظيمها للانتخابات المحلية والرئاسية خلال العام الجاري» داعيا اياها الى «ضمان انتخابات سلسة وشفافة تشارك فيها كافة مكونات الشعب المالي الصديق».

الديوان الأميري ينعى «المغفور له» الشيخ عبدالله مبارك الحمد المبارك الصباح

نعى الديوان الأميري المغفور له الشيخ عبدالله مبارك الحمد الصباح، وجاء في بيان الديوان الأميري: ينعى الديوان الأميري المغفور له الشيخ عبدالله مبارك الحمد المبارك الصباح عن عمر يناهز 51 عاما وسيوارى جثمانه الثرى الساعة 9 صباحا اليوم الخميس 2018/1/25.

إنا لله وإنا إليه راجعون – عزاء الرجال: ديوان المرحوم الشيخ مبارك الحمد الصباح – الشعب البحري شارع الخليج العربي – هاتف 22619859 (الخميس والجمعة).

– عزاء النساء: قصر المرحوم الشيخ مبارك الحمد الصباح – الشعب البحري شارع الخليج العربي – هاتف 22619859 (الخميس والجمعة والسبت).

الهين: التعهدات الكويتية لدعم الأوضاع الإنسانية في سورية بلغت مليارا و600 ألف دولار

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية في الكويت الوزير المفوض ناصر الهين أمس الثلاثاء متابعة القيادة الكويتية للحاجات الانسانية للاخوة السوريين مشيرا الى ان مجموع حجم تعهدات الكويت المعلنة امام المؤتمرات الدولية للمانحين لدعم الاوضاع الانسانية في سوريا ودول الجوار بلغ مليار و 600 مليون دولار. وقال الهين في تصريح لـ (كونا) على هامش مشاركته في زيارة وفد ممثلي الدول الاعضاء في مجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا لمنطقة (البقاع) شرق لبنان ان «الكويت تقدر الجهود الاممية في مساعدة اللاجئين السوريين وتقديم الدعم لهم».

واضاف ان «الكويت كانت سباقة في استضافة ثلاث مؤتمرات متتالية للدول المانحة بمبادرة كريمة من حضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد « مشددا على ان سموه لم يأل جهدا في متابعة الحاجة الانسانية للاشقاء السوريين». ولفت الى ان الزيارة جاءت بدعوة من مبعوث الامين العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية الدكتور احمد المريخي بعد ان اقرت في مؤتمر المانحين الاخير لاطلاع الدول المانحة على الوضع الفعلي للاجئين السوريين وحجم الماسي التي يعانون منها. واشار الى ضرورة الاطلاع من المجتمعات المحلية على معاناتها في استضافة اللاجئين والحاجات التي تتطلبها للقيام بهذه الاعباء في ظل محدودية الامكانات المتوفرة لها.

واكد الهين ايلاء الكويت وعلى رأسها حضرة صاحب السمو امير البلاد الاهتمام باوضاع اللاجئين وتلمس حاجاتهم متوجها بالشكر للبنان على ما يقوم به في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين والخطوات التي يتخذها في مساعدتهم.

من جانبها قالت ممثلة مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في لبنان ميراي جيرار في تصريح مماثل (لكونا) ان دولة الكويت تؤدي دورا كبيرا في رعاية اللاجئين السوريين خصوصا وانها تقدم الدعم المالي للعديد من وكالات الامم المتحدة في هذا الاطار والتي من ضمنها المفوضية.

ناصر الهين

واشارت جيرار الى ان مصادر تمويل برامج دعم اللاجئين السوريين غير كافية لتلبية الاحتياجات معربة عن املها في مواصلة الكويت دعمها للمفوضية لتستمر بدورها في مساعدة اللاجئين السوريين لتحسين ظروفهم المعيشية الى حين عودتهم الامنة الى ديارهم. واوضحت ان اعداد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في لبنان تراجع الى ما دون المليون لاجيء بفعل انتقال قسم كبير منهم الى اوروبا واستراليا وغيرها بفضل برامج اعادة التوطين فضلا عن حصول بعضهم على اقامات في اوروبا والانتقال من لبنان. يذكر ان وفدا من مجموعة كبار المانحين لدعم سوريا يضم الكويت وقطر والامارات والسعودية وكندا والدنمارك والمملكة المتحدة والمانيا واليابان وهولندا والسويد والنرويج بالاضافة الى الاتحاد الاوروبي يزور لبنان قد قام بالاطلاع على اوضاع اللاجئين السوريين في منطقة (البقاع) شرق لبنان ويعقد غدا الاجتماع ال12 لكبار المانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا.

.. وتؤكد موقفها الثابت بالإدانة الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيماوية

أكدت دولة الكويت موقفها المبدئي والثابت بالإدانة الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيماوية في أي مكان وزمان باعتبارها انتهاكا جسيما للقانون الدولي مشددة على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الاستخدامات سواء كانوا أشخاصا أو كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والتي ألقاها المندوب الدائم السفير منصور العتيبي امام مجلس الامن حول الوضع في الشرق الأوسط (الملف الكيماوي – سوريا) مساء الثلاثاء.

وأضاف «ان استمرار استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا يمثل إحدى الصور المظلمة لهذه الأزمة الممتدة منذ حوالي سبع سنوات وتشتد أكثر فأكثر عندما نرى غياب العدالة وعدم المحاسبة والإفلات من العقاب لكل مجرم ساهم وشارك في مثل هذه الجرائم بحق المدنيين».

وأشار العتيبي الى انه منذ الهجوم الذي استخدمت فيه الأسلحة الكيماوية على مناطق في الغوطة الشرقية عام 2013 وسقوط ضحايا أغلبهم من المدنيين أظهر مجلس الأمن الوحدة والتصميم على التصدي لضمان عدم تكرار مثل هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها من خلال إصداره للقرار 2118.

وقال «ما زلنا بكل أسف نشهد بلاغات بارتكاب هجمات كيماوية في سوريا كان آخرها هجوم دوما بالغوطة الشرقية يوم 13 يناير الجاري لذلك فإننا نعبر عن خيبة أملنا من عدم تمكن مجلس الأمن من التوصل إلى موقف موحد فيما يتصل بتجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في سوريا التي نرى أنها أدت عملها بكل مهنية وحيادية واستقلالية».

وذكر ان الفشل في التجديد لها أدى إلى الغياب التام لأي أداة محاسبة في سوريا وهو ما يعني أن المسؤولين عن تلك الجرائم سيفلتون من العقاب ولا توجد أي ضمانة لمحاسبتهم أو محاسبة من سيرتكب مثل هذه الجرائم في المستقبل.

وأوضح العتيبي انه يتعين على اعضاء مجلس الامن مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين وهو ما يحتم البحث عن بدائل وآليات تحظى بتوافقهم بما يكفل استقلالية وحيادية ومهنية أي آلية مستقبلية جديدة لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب.

وفي هذا الصدد اعرب العتيبي عن ترحيب دولة الكويت بمبادرة جمهورية فرنسا بعقدها اجتماع باريس للشراكة الدولية من أجل مكافحة إفلات مستخدمي الأسلحة الكيماوية من العقاب حيث شاركت دولة الكويت في هذا الحدث بجانب مجموعة من الدول بهدف التأكيد على أهمية إرساء قيم العدل والمحاسبة وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وأشار العتيبي الى دعم دولة الكويت للآليات الدولية المنشأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان للتحقيق وجمع الأدلة وحفظها المتعلقة بالجرائم الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا.

واكد على الأهمية البالغة لوحدة مجلس الأمن في التعامل مع كل ما يمس السلم والأمن الدوليين وخير دليل على ذلك ما شهدناه في كافة الملفات المتعلقة بالأزمة السورية عبر التوصل إلى قرارات تمتعت بصفة الإجماع كالقرار 2118 في الملف الكيماوي والقرار 2165 في الملف الإنساني إضافة إلى القرار 2254 بشأن المسار السياسي للأزمة السورية.